عدد خاص يصدر عن صحيفة

14 أكتوبر

بمناسبة العيد الثامن والاربعين
لثورة 26 سبتمبر

عبدالناصر والسلال أمام الجماهير اليمنية الحاشدة

السيارات لاعتقالهم. وقد بقوا معتقلين في مصر إلى ما بعد حرب 1967.

الوضع الاقتصادي في مصر

بحلول عام 1965 كان الدين الخارجي المصري قد بلغ 400 مليون جنيه مصري وقد قام عبد الناصر بتلخيص الوضع الاقتصادي في الخطبة التي ألقاها بمناسبة عيد النصر في بورسعيد بتاريخ 21 ديسمبر 1965 فصارح الشعب بأنه يحتاج إلى 3 مليارات جنيه مصري للصرف على الخطة الخمسية الجديدة –1965 1970 وبأنه قام برفع أسعار بعض السلع مثل السيارات والثلاجات والتليفزيونات وأجهزة تكييف الهواء وبعض الكماليات الأخرى.

وزادت أسعار بعض الأدوية التكميلية مثل الفيتامينات بنسبة 10% وقال أن رفع الأسعار يوفر 100 مليون جنيه سنوياً كما أتخذ إجراءات لرفع معدل الإدخار تدريجياً من 15% عام 1965 إلى 25% بحلول عام 1970.

وقد حدث الكثير من التذمر والاعتراض في صفوف الشعب المصري من هذه الزيادات في الأسعار ولام البعض السياسة الخارجية المصرية ومساندتها لحركات التحرر في العالم العربي وأفريقيا وكانت الحرب في اليمن لها النصيب الأكبر من هذه الاعتراضات لأنها كانت لا تزال تجري على الأرض واستغلت الصحافة الغربية الوضع الاقتصادي للهجوم على عبد الناصر.

ولكن المدافعون عن سياسة رفع الأسعار نفوا أن تكون السياسة الخارجية أو التدخل في اليمن له تأثير على الوضع الاقتصادي الداخلي وقد كتب هيكل عام 1965 تعليقاً على خطاب الرئيس أن حرب اليمن لم تكلف مصر 200 مليون جنيه.

ولكن الوضع الاقتصادي قد وصل لمرحلة سيئة فعلاً بعد حرب 1967 فقد تضاعف الإنفاق العسكري وتم وقف العديد من المشاريع الصناعية الكبرى ورفعت أسعار الكثير من السلع خصوصاً السلع التكميلية والسجائر وتذاكر دور المسرح والسينما كما خرت مصر الكثير من إغلاق قناة السويس بالإضافة إلى آبار النفط في سيناء.

الانسحاب المصري من اليمن

بحلول عام 1967 تركزت القوات المصرية في مثلث الحديدة تعز وصنعاء للدفاع عنه بينما قامت القوات الجوية بقصف مواقع في جنوب السعودية وشمال اليمن. وفي أغسطس قام عبد الناصر باستدعاء 15،000 جندي لتعويض الجنود الذين فُقدوا في حرب 1967.

وفي مؤتمر القمة العربية بالخرطوم الذي عُقد بعد حرب 1967 أعلنت مصر بأنها مستعدة لسحب قواتها من اليمن واقترح وزير الخارجية المصري محمود رياض إعادة إحياء اتفاق جدة 1965. وقبل الملك فيصل الاقتراح ووعد البدر بإرسال قواته للقتال مع مصر ضد إسرائيل ووقع عبد الناصر والملك فيصل اتفاقية تنص على سحب القوات المصرية من اليمن ووقف المساعدات السعودية للملكيين وإرسال مراقبين من ثلاث دول عربية محايدة (العراق، السودان والمغرب).

ورفض السلال الاتفاق واتهم عبد الناصر بخيانته وقامت مصر بإعادة ممتلكات سعودية بقيمة 100 مليون دولار كانت قد جمدتها سابقاً وتراجعت السعودية عن تأميم ثلاثة بنوك مملوكة لمصريين.

انحسار شعبية السلال

كانت شعبية السلال بين جنوده في انحسار فبعد أن تعرض لمحاولة اغتيال بواسطة اثنين من جنوده أتخذ حراساً مصريين كما أمر بالقبض على مدير الأمن العام عبد القادر الخطري ووزير الداخلية الأهنومي بعد أن قامت الشرطة بإطلاق النار على محتجين تظاهروا أمام مقر القيادة المصرية يوم 3 أكتوبر عام 1967 لرفضهم حضور اللجنة العربية المكلفة بتحقيق السلام في اليمن التي رفض السلال الاعتراف بها.

كما قام بحل الحكومة وقام وتعيين حكومة جديدة يتولى ثلاثة عسكريين الوزارات المهمة فيها وتولى بنفسه منصبي وزيري الدفاع والخارجية وفي مصر قام عبد الناصر بإطلاق سراح ثلاثة قادة جمهوريين احتجزهم لأكثر من سنة لأنهم كانوا يريدون التفاوض مع الملكيين وهم القاضي عبد الرحمن الإرياني، أحمد محمد نعمان وحسن العمري.

وعندما قام السلال بزيارة القاهرة أوائل نوفمبر نصحه عبد الناصر بالاستقالة والذهاب إلى المنفى ورفض السلال نصيحة عبد الناصر وذهب إلى بغداد طالباً الدعم من البعثيين وبعد أن غادر القاهرة أرسل عبد الناصر إلى قواته تعليمات بعدم الوقوف أمام محاولة انقلاب كانت تجري ضد السلال وهي المحاولة التي كللت بالنجاح في 5 نوفمبر.

حصار صنعاء

مثل انسحاب القوات المصرية من اليمن بعد حرب 1967 نقطة ضعف كبيرة في دفاعات وتماسك الجمهوريين فقد أخذ المصريون معهم أسلحتهم الثقيلة وأنعكس اتجاه الجسر الجوي عائداً إلى القاهرة بدلاً من أن يمد صنعاء بالمؤن والسلاح.

كما أن حركة 5 نوفمبر والانقلاب على السلال أثناء زيارته لبغداد أضعف من موقف الجمهوريين وأثار شكوك الدول الداعمة للجمهوريين في قدرتهم على الصمود. وقد تشكلت بعد الإطاحة بالسلال حكومة كان بعض أفرادها خارج اليمن أو خرجوا منها بعد تعيينهم.

وعلى الجانب الآخر كان الملكيون متفوقين عسكرياً من حيث العدة والعدد ويصاحبهم العديد من المرتزقة الأجانب فقرروا محاصرة العاصمة صنعاء لحسم الموقف والقضاء على الجمهورية.

ولكن الجمهوريين استعادوا تماسكهم وعينوا الفريق حسن العمري رئيساً للحكومة كما حافظ على موقعه كقائد للجيش وقد دام الحصار سبعون يوماً شهد معارك عديدة داخل المدينة وعلى أطرافها وقد أحدث الطيران العسكري والمدني الجمهوري فارقاً كبيراً في المعركة.

وقد ساندت الصين ومصر الجمهوريين عسكرياً واقتصادياً وبعثت سوريا بطيارين لقيادة الطائرات اليمنية المقاتلة التي كانت مكونة بالأساس من طائرات ميج17– وأفادت بعض التقارير الغربية أن الاتحاد السوفيتي بعث بطيارين حربيين لمساندة الجمهوريين.

وقد أدى انتصار الجمهوريين في معركة الحصار إلى نتائج عديدة منها اعتراف المملكة العربية السعودية فيما بعد بالجمهورية اليمنية واكتمال انسحاب القوات المصرية من اليمن عام 1971 وصاحب الانتصار أيضاً خروج بريطانيا من اتحاد الجنوب العربي في عام 1967.

توابع الحرب

يشير المؤرخون العسكريون المصريون إلى حرب اليمن بأنها فيتنام مصر فقد كتب المؤرخ الإسرائيلي ميخائيل أورين أن مغامرة مصر العسكرية في اليمن كانت كارثة لدرجة أنه "يمكن مقارنتها بحرب فيتنام" وبحلول عام 1967 كان هناك 55،000 جندي مصري مرابطين في اليمن من ضمنهم الوحدات الأكثر خبرة وتدريباً وتجهيزاً في كل الجيش المصري.

وبالرغم من قتالهم العنيد ضد الفصائل الملكية إلا أن غيابهم عن أرض الوطن خلف فجوة في الدفاعات المصرية وقد أثر ذلك كثيراً على مصر خلال حرب يونيو 1967.

وبمقارنة الأداء المصري في هذه الحرب مع بقية الحروب التي خاضتها فإن المصريين أظهروا مستوى عاليا من المبادرة والابتكار العسكري وعلى سبيل المثال قام المصريون بتعديل طائرات التدريب والناقلات السوفيتية للعمل كطائرات تمشيط وقاذفات.

وقاموا بتطوير تكتيكاتهم ولكنها تعثرت في حرب عصابات الفصائل الملكية وقد أدرك مخططو الحرب المصريون أن مضيق باب المندب يعطي عمق إستراتيجي كبير يمكنهم من إغلاق وصول إمدادات النفط لإسرائيل وهو ما حدث في حرب أكتوبر عام 1973.